عرض الكتب

بقلم

د. محمد دغيم

كلية الآداب والتربية

جامعة قاريونس

بنغازي

عـرض الكتـب

د. محمد دغيم

1 ـ الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة.

تأليف محمد بن أبي بكر بن عبدالله بن موسى الأنصاري التلمساني الشهير بالبري. جزآن تحقيق د. محمد التونجي (ط. الرياض 1983).

هذا كتاب له قصة ينبغي أن يعرفها القارىء وقد غاب عن المحقق أن يذكرها في مقدمته ربما لعدم إلمامه بها، فهذا الكتاب نسخة خطية فريدة لا يعرف لها ثان في المكتبات العامة أو الخاصة حتى الآن، وكانت هذه النسخة في حوزة السيد محمد بن علي السنوسي كما يدل الخاتم الخاص به في أولها وآخرها، وكانت محفوظة في مكتبة الجغبوب ثم أحضرت إلى مدينة بنغازي مع بقية الكتب والمخطوطات التي أحضرتها السلطات الإيطالية بعد أن استولت على واحة الكفرة سنة 1929 وقدر الله لهذه النسخة أن تنجو من الحريق الذي التهم أغلب كتب المكتبة التي نقلت إلى سلوق أثناء الحرب العالمية الثانية وشب فيها حريق هناك (انظر ما كتبه الطيب الأشهب عن تاريخ هذه المكتبة وما حل بها في كتابه: برقة العربية أمس واليوم ص 482 ـ 489 ط. القاهرة 1947م). وبعد انتهاء الحرب واستقرار الأمور نسبياً، نقلت مع غيرها من الكتب المخطوطة والمطبوعة إلى إدارة الأوقاف بمدينة

بنغازي، وقد اطلعت عليها سنة 1960 ثم نقلت هذه النسخة إلى مكتبة الجامعة الإسلامية بمدينة البيضاء غير أنها فقدت ثم وجدت مع شخص باعها إلى مكتبة الجامعة الليبية في بنغازي سنة 1970 م وضمت إلى قسم المخطوطات بالمكتبة وكانت سليمة غير أن الورقة الأولى التي تحمل عنوان الكتاب وجزءاً من مقدمة المؤلف قد ضاعت فجأة، وصنفت المخطوطة في مكتبة الجامعة تحت رقم «350».

ترجع أهمية هذه المخطوطة إلى أن مؤلفها أندلسي من القرن السابع للهجرة لجأ إلى جزيرة منورقة ليحيا في كنف أميرها العالم الشاعر أبي عثمان سعيد بن حكم القرشي الذي آوى كثيراً من علماء وشعراء وأعيان الأندلس الذين سقطت مدنهم في أيدي النصارى منذ الثلث الأول من القرن السابع للهجرة وأهمها قرطبة وبلنسية وإشبيلية ووجد هؤلاء النازحون في كنف الأمير أبي عثمان سعيد بن حكم الأمن والرعاية والتكريم كما وجد آخرون منهم في كنف أبي علي بن خلاص صاحب سبتة وهو أندلسي أيضاً وأبي زكريا الحفصي صاحب تونس الإكرام والاحتفاء، ويزيد من قيمة هذه النسخة أنها نموذج للتأليف المغربي والأندلسي في السيرة النبوية وتراجم الصحابة وإن كان المؤلف يعتمد على مصادر مشرقية إلا أنه يستعمل مصادر مفقودة عرفت في المغرب والأندلس وامتدت إليها أيدي الضياع في المشرق العربي ولعلنا نظفر بها يوماً لتلقي الضوء على كثير من أحداث التاريخ الإسلامي وتجلو بعض الغموض الذي يكتنف كثيراً من جوانبه.

بدأ المحقق الدكتور محمد التونجي بنشر قسم صغير من هذا الكتاب بعنوان «الجوهرة في نسب الإمام علي وآله» «دمشق 1982» وهو عنوان من ابتداع المحقق إذ لم يفرد المؤلف باباً أو فصلاً بهذا العنوان كما حجب المؤلف في مقدمة هذا الجزء الصغير عن القارىء مكان المخطوط الأصلي ورقمه!! ثم أتبع الدكتور التونجي هذا الجزء الصغير بنشر الكتاب كله في جزئين «الرياض 1983» معتمداً على هذه النسخة الوحيدة والفريدة المحفوظة

في مكتبة جامعة قاريونس، وقد أشار إلى أن هناك نسخة أخرى محفوظة في القاهرة وقد نسبها حاجي خليفة في كتابه «كشف الظنون» إلى كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى سنة 577 هـ. ولكنه لم يتمكن من الاطلاع عليها للتأكد من نسبتها أو أنها نسخة ثانية لكتاب الجوهرة أو مختصر لها. أو أن الأمر لا يعدو مجرد التشابه في العنوان، وكان جديراً بالمحقق أن يلح في طلب هذه النسخة القاهرية للإفادة منها وإزالة أي لبس حول نسبتها.

هذه النسخة من«الجوهرة» المحفوظة بمكتبة جامعة قاريونس واعتمدها المحقق في نشر الكتاب كتبها مؤلفها الشهير بالبري التلمساني وهو في السجن أسير كما يذكر ذلك في مقدمته للكتاب، وأهداها إلى الأمير أبي عثمان سعيد بن حكم القرشي الذي عمل على إطلاق سراحه من الأسر، وقد فرغ من نسخها في الثامن من ذى الحجة سنة 645 هـ. لكن هناك تاريخاً آخر في الورقة نفسها في آخر المخطوط يذكره المؤلف بقوله «وفرغ من تأليفه المؤلف وفقه الله في صدر يوم الجمعة الخامس والعشرين لذى الحجة من سنة أربع وأربعين وستمائة بجزيرة منورقة كلأها الله والحمد لله حمداً كثيراً وسلام على عباده الذين اصطفى» ولم يعلق المحقق على وجود هذين التاريخين في آخر ورقة من الكتاب يفصل بينهما عام هجري، وتفسيرنا لهذا أن الفراغ من تأليف الكتاب كان في ذى الحجة سنة 644 هـ. وأن هذه النسخة المهداة إلى الأمير أبي عثمان سعيد بن حكم بخط المؤلف نفسه في الورقة الثانية من المخطوط وهو ما يرد في الصفحات: 13 ـ 18 من النسخة المطبوعة وقد أهداها صراحة بقوله «برسم خزانة الرئيس السيد الأكرم الهمام الأمجد النقاب الأعظم أبي عثمان سعيد بن حكم بن عمر بن حكم القرشي أعلى الله يده ومقامه وأدام السعيدة أيامه بمنه وكرمه» والمؤلف إذ يهدي هذه النسخة يعلم أنها مقدمة إلى عالم وشاعر جعل من منورقة منتدى للعلماء والشعراء الذين كان يطارحهم الشعر ويقترح عليهم الموضوعات التي ينظمون فيها الشعر والموشحات وكوّن مكتبة كبرى حوت الكثير من نوادر الكتب

ودواوين الشعراء، وقد ألف ابن المرابط كتاباً بعنوان «زواهر الفكر وجواهر الفقر» في ثلاثة أسفار دوّن فيه الكثير من أخبار أبي عثمان سعيد بن حكم هذا وما قاله الشعراء في مدحه وما نظموه بناء على اقتراحه وما نظمه هو أيضاً مشاركاً في هذه الموضوعات وقد بقي من هذا الكتاب السفر الثالث فقط وهو محفوظ بمكتبة الأسكوريال بأسبانيا تحت رقم 520.

بذل المحقق الدكتور التونجي جهداً مشكوراً في تحقيق الكتاب رغم كثرة المفقود من العبارات والكلمات التي لم يتمكن المحقق من إكمالها لعدم وجود نسخة أخرى يرجع إليها تعينه على استكمال النقص ولعلنا نظفر يوماً ما بنسخة أخرى سواء تلك التي أشار إليها حاجي خليفة وهي محفوظة بالقاهرة أو نسخة أخرى في إحدى مدن المغرب خاصة وأن هذه النسخة المحققة بخط أندلسي وربما نسخت عنها نسخ أخرى في حوزة من يهتمون بهذا التراث ويحفظونه في مكتباتهم الخاصة التي يتوارثونها.

2 ـ مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس.

لأبي نصر الفتح بن محمد بن عبدالله القيسي الإشبيلي الشهير بابن خاقان. دراسة وتحقيق محمد علي شوابكة ط. بيروت 1983.

سبق أن نشر هذا الكتاب في مطبعة الجوائب سنة 1302 هـ. بإستانبول ثم نشر بالقاهرة سنة 1325 هـ. ثم كان هذا العمل الذي أعده المحقق الأستاذ محمد شوابكة ويبدو أن هذا التحقيق والدراسة رسالة جامعية لنيل درجة علمية بإشراف الدكتور عبد الكريم خليفة (رئيس مجمع اللغة العربية الأردني) كما نستشف ذلك من مقدمة المحقق.

قسم المحقق كتابه إلى قسمين تناول في الأول منهما فصلين أحدهما خصصه للحديث عن الفتح بن خاقان (حياته، ثقافته، . . . إلخ) والآخر للحديث عن أدب ابن خاقان ونتاجه العلمي، وقد استغرق هذا القسم بفصليه

103 صفحات، ثم خصص القسم الثاني من الكتاب للحديث عن كتاب «مطمح الأنفس. . .» ونسخه المتناثرة في مكتبات العالم والمخطوطات التي اعتمدها في النشر ثم نص الكتاب محققاً تحقيقاً علمياً متميزاً، وذيّله بالفهارس العامة: التراجم، الأعلام، الأماكن، القبائل، الأمم، والكتب الواردة في ثنايا الكتاب، وفهرست القوافي، ثم فهرست المصادر والمراجع.

وقد أسدى الباحث بعمله هذا خدمة جليلة للمهتمين بالدارسات الأندلسية وأكمل النقص الذي كانت تعاني منه الطبعتان السابقتان التي مضى على أولاهما قرن من الزمان وما يقرب من ذلك على ثانيتهما.

3 ـ قلائد العقيان في محاسن الأعيان.

لأبي نصر الفتح بن خاقان تحقيق الدكتور حسين يوسف خربوش (أربعة أجزاء ط. عمّان 1988).

وهذا الكتاب يعتبر أهم كتب ابن خاقان (ت 529 هـ) وقد نشر نشرة غير محققة في مصر سنة 1283 هـ. ثم سنة 1320 هـ ونشر قبل ذلك في باريس سنة 1277 هـ (1860 م) في جزء واحد، وقد كنا نأمل وننتظر أن يقوم أحد المهتمين بالتراث الأندلسي بتحقيق هذا الكتاب القيم تحقيقاً علمياً ونشره لينتفع به دارسو الأدب والتاريخ الأندلسيّين، وقد قام بهذه المهمة الدكتور حسين خربوش من جامعة اليرموك بالأردن، فجمع النسخ المخطوطة المتاحة من الكتاب وعثر على بعض النسخ القيمة النادرة وهي قريبة العهد بعصر المؤلف وأهمها نسخ مشهد بإيران والرباط والأسكوربال.

ولم يطل المحقق في كتابة المقدمة واكتفى بترجمة مختصرة ولكنها وافية عن حياة المؤلف ومؤلفاته ثم وصف المخطوطات التي اعتمد عليها ثم أتى بنص الكتاب مستوفياً شروط التحقيق العلمي من مقارنة للقراءات ورد النصوص إلى مظانها وتحقيق للتراجم الواردة في الكتاب، وقد ذيّل الكتاب

بالفهارس التي تعين القارىء على الرجوع إلى ما يطلبه.

والكتاب في صورته المحققة التي أتحفنا بها الدكتور خربوش يسد فراغاً هائلاً ويعتبر إضافة قيمة إلى المكتبة الأندلسية شأنه في ذلك شأن الذخيرة لابن بسام والإحاطة لابن الخطيب ونفح الطيب للمقري.

4 ـ مدينة بنغازي عبر التاريخ (2).

المدينة الباسلة تأليف محمد مصطفى بازامة بيروت 1994.

هذا الكتاب يصدره المؤلف الأستاذ محمد بازامة باعتبار أنه الثاني في سلسلة تاريخ مدينة بنغازي بعد أن أصدر الأول سنة 1968 تحت عنوان «مدينة بنغازي عبر التاريخ» والمؤلف الذي عاش في مدينة بنغازي وأحبها وأخذ نفسه بالتنقيب عن تاريخها في مختلف العصور مسدياً بذلك خدمة جليلة لهذه المدينة وتاريخها. وكان كتابه الأول يؤرخ لمدينة بنغازي منذ أقدم العصور إلى بداية الاحتلال الإيطالي سنة 1911، أما هذا الكتاب الجديد «المدينة الباسلة» فيؤرخ لجهاد هذه المدينة ـ ووقوفها في وجه الاحتلال الإيطالي منذ أن رست بوارجه ونزلت قواته على شواطىء المدينة في أكتوبر 1911 إلى أن وقعت تركيا اتفاقية لوزان مع إيطاليا سنة 1912 وتنازلت عن ولايتها ليبيا ورغم ذلك لم يلق الليبيون السلاح وواصلوا جهادهم ضد الغزاة، وإن كانت مدينة بنغازي نفسها قد هيمنت عليها قوات الاحتلال منذ البداية رغم المعارك الضارية التي خاضها سكان المدينة ومن أقبل لنجدتهم من الدواخل ثم انتقال المقاومة إلى خارج المدينة ممثلة في «الأدوار» التي ضمت متطوعين من البدو والحضر تحت قيادة منظمة شارك فيها ضباط من بينهم أتراك وعرب وليبيون.

والمؤلف في كتابه هذا يؤرخ لجهاد المدينة وبسالتها معتمداً على ما وصل إليه من روايات شفهية تناقلها الناس جيلاً بعد جيل أو سمعها من

بعض من شاركوا بأنفسهم في المعارك وأدركهم المؤلف، أو سمعها من أقاربهم رجالاً ونساء، كما اعتمد على التقارير والوثائق الإيطالية التي أتيح له أن يطلع عليها بعد إقامته في إيطاليا في السنوات الأخيرة وإجادته للغة الإيطالية.

ورغم فائدة الكتاب وقيمته التاريخية إلا أننا نلاحظ أن المؤلف لم ينهج ما تعارف عليه المؤرخون من توثيق للمعلومات بل يستطرد في الكتابة دون أن يشير إلى مصدر المعلومات وقد يستغرق من ذلك صفحات عدة، كما لم يستعمل المؤلف الوثائق العثمانية الخاصة بهذه الفترة وهي مهمة جداً كما أهمل المؤلف أن يذيل كتابه بفهرست للمصادر والمراجع التي استخدمها أو اطلع عليها وإن كان قد أشار إلى بعضها في هوامش الكتاب، كما أغفل وهو يؤرخ لجهاد وبسالة مدينة بنغازي في هذه الفترة العصيبة أن يذكر أسماء المجاهدين أو قادتهم المحليين ومن سقط من شهداء منذ يوم جليانة الشهير وقد لف النسيان ذكرهم وأسدل التاريخ ستاراً على بطولاتهم.

كما نلاحظ أن المؤلف حاول (ص 86 ـ 87) أن يجعل أنور باشا (التركي) وعزيز المصري (العربي) ضابطين متنافسين يمثلان الصراع العرقي بين العرب والأتراك متهماً أنور باشا بالتعصب التركي وكيف أن أخاه نوري (بك) قد أساء معاملة العرب في بلاد الشام وأن أنور باشا في مذكراته أكد أنه المسؤول الأول وغير خاضع لقيادة عزيز المصري أي أنه غير خاضع لقيادة ضابط عربي، والواقع أن أنور باشا كان قائد (الدور) في منطقة درنة وكان على صلة بالسيد أحمد الشريف في حين كان عزيز المصري قائداً لدور بنينة والضابطان كلاهما مبعوثان من الدولة العثمانية، ولا يزال الناس يذكرون بفخر واعتزاز أنور باشا وموقفه من المجاهدين وينتقدون عزيز المصري في أواخر أيامه إذ سحب قواته من المنطقة الشرقية وحدث صدام مسلح بينه وبين المجاهدين قبل مغادرته نهائياً.

5 ـ تاريخ برقة في العهد العثماني: ـ

(3 أجزاء) تأليف محمد مصطفى بازامة بيروت 1994.

هذا كتاب قيم ألفه الأستاذ محمد بازامة في ثلاثة أجزاء عن تاريخ برقة الحديث منذ سنة 1630 م إلى سنة 1912 وقد شملت الدراسة العهد العثماني الأول ثم العهد القره مانلي ثم العهد العثماني الثاني إلى أن تنازلت الدولة العثمانية عن ولاية ليبيا في معاهدة لوزان 1912 لإيطالي التي احتلت ليبيا سنة 1911 وبذلك انتهت السيادة الشرعية للدولة العثمانية على ليبيا منذ اتفاقية لوزان 1912 م.

وقد خصّ المؤلف كل فترة بجزء من كتابه هذا فكان الجزء الأول خاصاً بالعهد العثماني الأول والجزء الثاني خاصاً بالعهد القره مانلي والجزء الثالث خاصاً بالعهد العثماني الثاني.

والأستاذ محمد بازامة قد صرف اهتمامه منذ عدة عقود للتنقيب عن تاريخ ليبيا وخاصة الجزء الشرقي منها، وساعدته إجادته للغة الإيطالية على الاطلاع على كثير من المؤلفات والدراسات التي كتبت عن ليبيا في عصورها المختلفة، كما نشر كثيراً من البحوث والدراسات التاريخية حول ليبيا، وتباينت دراساته من حيث العمق والجودة والشمول، ولعل هذا الكتاب الذي بين أيدينا عن تاريخ برقة في العهد العثماني أهم ما كتبه المؤلف حتى الآن وهو بهذا العمل الموسوعي يسد فراغاً عن هذه الحقبة من تاريخ برقة امتدت من سنة 1630 م إلى 1912 م وقد تشعبت الموضوعات التي تناولها الباحث في هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة مما جعله كثير الاستطراد جامعاً في بحثه بين ما استخلصه من الوثائق التي تمكن من الحصول عليها في نصوصها الأصلية أو مترجمة وبين ما سمعه من روايات شعبية تناقلها الناس جيلاً بعد جيل وإن كان على المؤرخ أن يسجلها بتحفظ ويمحصها بدقة حتى لا تؤخذ على أنها قضايا مسلمة تبنى عليها أحكام تاريخية أو استنتجات جامحة.

والكتاب موسوعة قيمة يشكر مؤلفه على جهده المضني في تأليفه وجمع مادته، غير أن هذا الإطراء والثناء لا يحولان دون إبداء بعض الملاحظات حول ما ورد فيه؛ وأهم هذه الملاحظات:

1 ـ يختلف منهج المؤلف في كتابه فأحياناً يفرد موضوعات معينة للدراسة وأحياناً يجعل السنوات حسب ترتيبها الزمني مادة لبحثه في شبه ما يعرف بالحوليات التاريخية، وقد طرق موضوعات شتى يصلح كثير منها لأن يكون منطلقاً لدراسات أخرى منفصلة في صورة كتب أو رسائل جامعية لنيل درجات علمية عليا.

2 ـ اعتمد على تقارير نائب قنصل فرنسا في بنغازي اعتماداً كلياً ولسنوات طويلة تعرض لها وأهمل ما كان يكتبه نواب قناصل الدول الأخرى وخاصة الإنجليز، ونحن نعلم مدى التنافس الذي كان يستعر بين إنكلترا وفرنسا في تلك الفترة، وما كان من تدخل ومؤامرات القنصل الإنجليزي في طرابلس واسمه وارنجتون الذي أقام ولمدة طويلة وما كان له من نفوذ واسع خلال العهد القره مانلي، كما أغفل المؤلف كثيراً الوثائق العثمانية المحفوظة في إسطنبول وتقارير المجالس الإدارية المتتابعة لمتصرفية بنغازي سواء كانت تابعة للوالي في طرابلس أو تابعة للأستانة مباشرة، ومن هذه التقارير ما هو محفوظ في دار المحفوظات بطرابلس وقد استعمل المؤلف بعض هذه التقارير المحفوظة بطرابلس بصفة مقتضبة وذكر من أعضاء مجالس الإدارة بعضهم فقط وإن لم يحقق بعض أسماء أعضائها التي ذكرت باختصار مثل الحاج ميلاد (هو ميلاد غوقة) والقذافي (القذافي بن وريث دغيم) وأمين بن شتيوي (من عائلة الأدغم) وعقيلة غومة (الصحيح غوقة) ومن بين الذين تولوا عضوية مجلس إدارة الولاية (أو المتصرفية) إلى جوار من هم بحكم مناصبهم مثل الوالي العثماني والمفتي أو القاضي وأمين المال ومسؤول الأمن وكاتب الجلسات، كان الأعيان ومنهم:

عبدالله منينة، وريث دغيم، مهدي زيو، سالم دغيم، أحمد بن زيلح، محمد بن زبلح، أحمد جربوع محمد رمضان الأدغم (الكيخيا). وكان التمثيل في مجلس الإدارة يتم على أساس قبلي أو التكتلات القبلية التي عرفتها مدينة بنغازي متمثلة في الذكيران (أو التكيران) والحاشية، وفي خارجها على أساس القبائل الكبرى ممثلة في زعمائها من شيوخ القبائل، وإن لم يكن لهؤلاء تمثيل واضح في مجلس إدارة المتصرفية.

3 ـ لم يأتِ المؤلف على التقسيم الإداري الذي حدث إبان العهد القرة مانلي ثم العهد العثماني الثاني بعد أن قسمت الأيالة (أو المتصرفية) إلى قائمقاميات ومديريات وقد تولى هذه المناصب (وقد ذكر المؤلف بعضهم) أبو بكر حدوث (قائمقامية البراعصة، والدرسة، والعبيدات وكان مقره في القيقب) وعلي الأطيوش (سرت) وسالم دغيم (قائمقامية العواقير) ومحمد رمضان الكيخيا (المرج) ومنصور الكيخيا (طبرق ثم درنة) ومصطفى الكيخيا (قمينس ثم أوجلة) كما كانت جالو وأوجلة مديرية وقد تولاها في فترة ما عمر منصور الكيخيا قبل أن ينتخب عضواً في البرلمان العثماني. (المبعوثان) عن مدينة بنغازي.

4 ـ لم يركز المؤلف على منصب شيخ البلد (عمادة البلدية) وخاصة بلدية بنغازي في العهد العثماني الثاني وكان من أهم المناصب وقد تولاها في فترات متعاقبة: عبدالرحمن منينة، إبراهيم منينة، سالم دغيم، أحمد المهدوي، سليمان منينة، منصور الكيخيا، محمد سعد الجهاني (وكان آخر عميد بلدية ولم تطل مدته إذ احتل الإيطاليون ليبيا سنة «1911»). كما أهمل ذكر البلديات الأخرى ومن تولاها مثل بلدية درنة.

5 ـ وقع المؤلف في بعض الأخطاء من حيث أسماء بعض الأعلام والأعيان الذين ذكرهم والأحداث المتصلة بهم فهو يذكر أن أبا بكر حدوث زعيم البراعصة في العهد العثماني الثاني والذي اعتقل ثم أنعم عليه برتبة

(يوزباشي سنة «1843 م» وعين قائمقاماً في القيقب، أنه توفى سنة «1877» في مدينة بنغازي ودفن في مقبرة سيدي حسين، والحقيقة أنه توفي سنة «1870» في مدينة بنغازي والذي توفي سنة «1877» هو علي لطيوش زعيم قبيلة المغاربة ومدير منطقة سرت لفترة طويلة.

كذلك يذكر «ص 162» أن أهم شخصيتين في مدينة بنغازي وفق تقرير نائب القنصل الفرنسي بتاريخ «1861/11/28 م» هما الكيخيا والمهدوي، ورجح المؤلف أن المهدوي هو منير والد صالح المهدوي والحقيقة أن والد صالح المهدوي هو علي زغاب المهدوي وأن (منير) هو جزء من اسم صالح إذ اسمه مركب «صالح منير» الذي توفي سنة «1934» ورثاه أحمد رفيق المهدوي بقصيدة مطلعها «الديوان: الفترة الأولى ص 91» والثانية ص 23:

حياتك للعلياء والمجد أفعال وموتك ماتت فيه للناس آمال

وذكر فيه اسمه المركب:

وكم لك رأي في الملمات «صالح» «منير» لمعقود المسائل حلال

وأن المهدوي الذي يشير إليه نائب القنصل في تقريره هو الحاج أحمد محمد المهدوي الذي تولى عمادة بلدية بنغازي وذكره الحشائشي في رحلته (ص 96) على أنه شيخ البلد (عميد البلدية) وكان قد كلفه باي تونس برعاية شؤون الجالية التونسية في بنغازي سنة 1292 هـ (1875 م) كما تدلنا على ذلك مراسلاته مع الوزير (خير الدين باشا) بتونس (انظر: آفاق ووثائق من تاريخ ليبيا الحديث ص (181) وما بعدها تأليف عمار جحيدر ط 1991 م) والمهدوي هذا كان من كبار التجار بمدينة بنغازي كما كان عضواً بمجلس إدارة متصرفية بنغازي، أما الكيخيا فهو محمد بن رمضان الأدغم وهو أول من سمي (كاهية) بحكم وظيفته وأصبح لقب الأسرة بعد ذلك الكيخيا. وكان عضواً في مجلس إدارة متصرفية بنغازي ووالده رمضان الأدغم كان قاد

عصياناً ضد الإدارة التركية سنة (1831) وتوفي سنة (1832) وقد وفد رمضان هذا إلى بنغازي من مدينة مصراته وأصبح زعيما للمصراتيين في بنغازي كما يقول الأب فرانشسكو روفيري في الحوليات البرقاوية كذلك ظن الأستاذ بازامة (جـ 3 ص 400) أن أسعد بك هو والد علي أسعد الجربي وأخيه سليمان، والحقيقة أن علي أسعد الجربي اسمه مركب فهو علي أسعد أما والده فهو إبراهيم الجربي من سكان مدينة درنة وأبناؤه هم (علي أسعد) وعثمان وسليمان وتوفيق، وقد ولي علي أسعد وسليمان مناصب وزارية وعدة سفارات بعد سنة (1952).

ذكر المؤلف أيضاً (جـ 3 ص 465) أن عضو المبعوثان (البرلمان العثماني) مع عمر منصور الكيخيا عن مدينة بنغازي هو منصور بن شتوان والواقع أنه يوسف بن أحمد بن شتوان وقد سافر مع والده عندما كان طفلاً إلى اسطنبول حيث عمل والده أحمد بن شتوان بتدريس اللغة العربية وشب يوسف وتعلم في تركيا وأقام هناك ثم عاد إلى مدينة بنغازي واختير عضواً ليمثلها في مجلس المبعوثان (انظر تفاصيل ذلك في مذكرة قدمها عمر منصور الكيخيا إلى وزارة المستعمرات الإيطالية ونشرت في مجموعة الوثائق التي أصدرها مركز جهاد الليبيين (المجموعة الثانية عشرة سنة 1993).

أورد المؤلف أيضاً (جـ 3 ص 449) عن الحاج مصطفى أرخيص الأدغم أنه أورث ابن أخته الحاج رشيد الكيخيا معظم ثروته وحرم ابنه منها لغضبه عليه والحقيقة أن الحاج مصطفى أرخيص لم تكن له ذرية على الإطلاق ورغم زواجه عدة مرات وقد عاش داخل ليبيا وخارجها وتوفي سنة (1943) بقرية القوارشة ودفن بها، وقد أورث ابن أخته جل ثروته قبل وفاته ولم يكن له أبناء يرثونه.

7 ـ اعتمد المؤلف على الحوليات البرقاوية لمؤلفها الأب فرانشسكو روفري P. Francesco Rovere Cronistoria Della Cirenaica 1551-1911 (Benghazi 1961).

في ذكر المساجد والزوايا التي أنشئت في برقة وخاصة في مدينة بنغازي والأسر أو الأفراد الذين أنشأوها وسنوات إنشائها دون الإشارة إلى هذا الكتاب ودون أن يضيف معلومات أخرى لم تكتمل عند الأب روفري وكان حرياً بالأستاذ بازامة أن يسد هذه الثغرات وهي تؤرخ لجانب من الامتداد العمراني لايالة برقة ومدنها.

8 ـ استخدم المؤلف مصطلح الأهالي والكراغلة على أنهما كتلتان متنافستان على السلطة والزعامة في مدينة بنغازي، والواقع أن هذه التسمية (الكراغلة والأهالي) كانت معروفة في مدينة مصراته أما في مدنية بنغازي فكانت هناك كتلتان إحداهما تسمى الذكيران (أو التكيران) وتضم قبائل الشويخات (ومعهم ورفلة) وبلالة والعقيب وسور جابر ويتزعم هذه المجموعة دغيم والكتلة الثانية وهي الحاشية وتضم القبائل. يدر وقصر حمد والكوافي وزمورة وقزير وخدام الزروق ويتزعمها فكرون ثم انضم الكراغلة إلى الذكيران إلى أن استقلوا بعد ذلك وانضمت إليهم قبيلة يدر وأصبحوا كتلة ثالثة مستقلة وصار يتزعمهم (الكيخيا) ومن أعيانهم أسرتا المحيشى وجعودة. وكان التنافس بين هذه الكتل على المناصب وخاصة على عمادة بلدية بنغازي وعلى عضوية مجالس إدارة المتصرفية والقائمقاميات والمديريات ولم تكن كما ظن الأستاذ محمد بازامة أنه صراع سياسي يمثل أحد الفريقين النزعة القومية العربية ويمثل الفريق الآخر الرابطة العثمانية أو الاتجاه الإسلامي، وأن سليمان تربل قد اضطهد ونفي لأنه يمثل الاتجاه القومي، وهذا افتراض غير سليم إذ أن سليمان تربل كان قاضياً شرعياً لمدينة بنغازي وهو شيخ قبيلة بلالة وبحكم منصبه كقاض شرعي كان عضواً في مجلس إدارة المتصرفية وقد كان جده عبد الرحمن تربل أيضاً قاضياً وعضواً في مجلس الإدارة في فترة سابقة ولكن الذي اشتهر هو سليمان تربل وقد حدث سوء تفاهم بينه وبين الباشا (المتصرف) التركي ونفي هو إلى إحدى الواحات كما نفي سالم دغيم شريكه في الموقف المعادي للمتصرف إلى واحة أوجلة ثم سافرا معاً

في وقت لاحق إلى الآستانة حيث قدما مذكرة إلى السلطان عبد الحميد الذي أكرمهما وأنعم عليهما بأوسمة وعين متصرفاً تركياً آخر بدلاً من السابق الذي استدعى إلى الاستانة، وقد سمعت هذه التفاصيل من معاصرين لهذه الحادثة منذ مدة طويلة ولم يكن سليمان تربل يتزعم حزباً سياسياً كما ذهب الأستاذ بازامة إلى ذلك ولم يكن الوعي السياسي في تلك الفترة على الصورة التي رسمها المؤلف، كما لم يكن الكراغلة يمثلون حزباً سياسياً موالياً للحكومة والأهالي يمثلون حزباً سياسياً سماه المؤلف حزب المعارضة وقد كانت الكتلتان في المناسبات المختلفة ممثلتين في زعمائهما تتبادلان المناصب الإدارية ويحظون بالأنعامات السلطانية..

9 ـ كان بودنا لو أن الباحث ذيّل كتابه القيم هذا بفهارس تفصيلية لأسماء الأعلام والأماكن والقبائل وغيرها مما ييسر للباحث الرجوع إلى ما يبتغيه في سهولة ويسر.

وبعد فإن هذه الملاحظات التي أبديناها لا تسيء إلى هذا الكتاب ولا تقلل من قيمته وسيظل مرجعاً لا غنى لباحث عنه في تاريخ برقة في العهد العثماني بفتراته المختلفة كما سيكون من موضوعاته التي طرقها منطلق لبحوث أخرى نحن في حاجة إليها..